اقتحام لبلدة دير جرير وإتلاف لممتلكات المواطنين

الأراضي المحتلة: اعتداءات المستوطنين تتواصل.. وصفقة تنهي إضراب العيساوي

سامر العيساوي

فلسطينيون يشيرون إلى سيارتهم التي تم تدميرها أمس

الأراضي المحتلة - «وكالات»: اقتحم مستوطنون يهود فجر الامس بلدة فلسطينية بمنطقة رام الله في الضفة الغربية، وأحرقوا عشر سيارات فلسطينية.

وأوضحت مصادر فلسطينية أن عشرات المستوطنين المسلحين اقتحموا فجرا بلدة دير جرير شرقي مدينة رام الله وسط الضفة، واعتدوا على ممتلكات المواطنين، وأحرقوا المركبات، مما أثار حالة من الخوف والهلع في صفوف السكان الفلسطينيين.

وقال رئيس المجلس المحلي للبلدة عماد علوي «هاجمت مجموعة من المستوطنين القرية فجر اليوم «الثلاثاء» وأحرقت عشر سيارات، من خلال أسلوبها المعروف بتحطيم الزجاج وإلقاء مواد مشتعلة داخلها» مضيفا أن تسجيلا لكاميرا إحدى المحال التجارية أظهر مستوطنا على الأقل يحمل على ظهره حقيبة».

وأوضح علوي أن الأيام الأخيرة شهدت توترا بين المستوطنين من مستوطنة «عوفرة» المجاورة والمواطنين الفلسطينيين، الذين يحاولون منعهم من السيطرة على مزيد من أراضي القرية.

و«قال إن هذه ليست المرة الأولى التي تتم فيها مهاجمة القرية وإحراق سيارات فيها».

وقال عدد من أصحاب السيارات التي أحرقها المستوطنون إنهم استيقظوا بعد الساعة الثانية والنصف فجرا ليجدوا النار تلتهم سياراتهم، وأوضحوا أن النيران أتت على اثنتين منها بالكامل، فيما لحقت أضرار جسيمة بثماني سيارات أخرى.

وتواجد في القرية أفراد من قوات الجيش والشرطة الإسرائيلية، التي عاينت السيارات المحروقة، وقامت برفع البصمات من عدد منها.

يشار إلى أن مجموعات من المستوطنين تقوم بين الحين والآخر بالتسلل للبلدات الفلسطينية وتنفذ عمليات إتلاف للمزروعات، وكتابة شعارات تحريضية ضد الفلسطينيين وضد الإسلام.

وعلى صعيد منفصل وافقت إسرائيل أمس الاول على الإفراج عن الأسير الفلسطيني المضرب عن الطعام، سامر العيساوي، وإعادته إلى منزله في مدينة القدس بعد انقضاء محكوميته بنهاية العام الحالي.

وذكرت تقارير صحافية من رام الله أن النيابة العسكرية الإسرائيلية وافقت على الإفراج عن العيساوي، الذي ظل مضربا عن الطعام منذ نحو ثمانية أشهر، بناء على مقترح من الأسير ومحاميه.

وأعلن محامي وعائلة العيساوي أنهم توصلوا إلى صيغة اتفاق مع النيابة الإسرائيلية تضمن وقف إضرابه المتواصل عن الطعام منذ مطلع أغسطس 2012 مقابل عدم إعادته إلى حكمه السابق قبل الإفراج عنه في صفقة تبادل الأسرى الفلسطينيين مع الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في أكتوبر 2011.

وكانت سلطات الاحتلال قد هددت العيساوي بالإبعاد إلى قطاع غزة أو خارج البلاد أو القبول بإعادته إلى حكمه السابق ورفضت في كافة جلسات محاكمته السابقة أي عرض بالإفراج عنه.

وينص الاتفاق الذي أعلن مضمونه نادي الأسير الفلسطيني في ساعة مبكرة من فجر امس على احتساب الفترة السابقة التي قضاها العيساوي في الأسر منذ اعتقاله في بداية يوليو 2012 إضافة إلى ثمانية شهور فعلية بدأت من تاريخ الامس.

ويقضي الاتفاق كذلك أن تفرج إسرائيل عن العيساوي عند انتهاء مدة محكوميته البالغة ثمانية شهور أي نهاية العام الجاري وتعيده إلى مسقط رأسه في العيسوية قضاء القدس.

وذكرت وكالة رويترز أن محامي وشقيقة العيساوي نقلا عرض الإفراج عنه قبيل منتصف الليل إليه في سريره بمستشفى كابلان حيث يرقد تحت حراسة إسرائيلية ويتلقى فيتامينات عن طريق الحقن لكنه يرفض الطعام.

وكانت جلسة المحكمة الطارئة للأسير العيساوي في مستشفى كابلان الإسرائيلي عقدت أول أمس الأحد، وقد أبلغ العيساوي القاضية الإسرائيلية بمقاطعته جلسات المحكمة وعدم اعترافه بشرعيتها. وخلع العيساوي خلال الجلسة قسما من ملابسه، وقال للقاضية إن جسده الضعيف جدا يشبه أجساد ضحايا المحرقة النازية. وأشار إلى أن جسده بدا كهيكل عظمي، وقال للقاضية والحاضرين في الجلسة «إن هذا المنظر عرضتموه قبل عدة أيام عندما استعرضتم ضحايا المحرقة».

وكان العيساوي قد اعتقل عام 2002 وحكم عليه بالسجن 26 سنة بعد إدانته بالانتماء لمنظمة محظورة «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، وبإطلاق النار على مركبات إسرائيلية. وأطلق سراحه عام 2011 في إطار صفقة تبادل الأسرى التي أبرمتها حركة المقاومة الإسلامية «حماس» مع إسرائيل، وانتهت بالإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط.

وفي يوليو 2012 اعتقل العيساوي مجددا بتهمة مغادرة القدس الشرقية إلى الضفة الغربية، وبينما يؤكد هو أنه توجه إلى الضفة لإصلاح سيارته، تقول السلطات الإسرائيلية إنه كان يعد لإنشاء «خلايا إرهابية»، مطالبة بجعله يستكمل حكمه السابق بالسجن. وأذكى إضراب سامر العيساوي البالغ من العمر 32 عاما -وهو من إحدى ضواحي القدس- عن الطعام احتجاجات فلسطينية استمرت أسابيع ومخاوف إسرائيلية من احتمال أن تؤدي وفاته إلى اندلاع اضطرابات عارمة.

الأردن: حملة برلمانية لفصل نائب زار إسرائيل

عمان - «وكالات»: وقع 61 نائبا أردنيا مساء امس الاول على مذكرة تطالب رئاسة مجلس النواب بالتصويت على فصل النائب محمد عشا الدوايمة الذي زار إسرائيل قبل أيام، في حين نفى النائب الدوايمة لقاءه بأي «صهيوني» خلال زيارته التي أكد حدوثها للقدس المحتلة.

ويسعى النواب الموقعون على المذكرة التي تبناها النائب محمود الخرابشة لجمع مائة توقيع عليها تمهيدا لطرحها على رئاسة مجلس النواب للبدء بإجراءات فصل النائب وفقا للمادة 90 من الدستور الأردني التي تنص على ضرورة تصويت ثلثي أعضاء مجلس النواب في حال قرر فصل أي من أعضائه.

ويبلغ عدد أعضاء مجلس النواب الذي جرى انتخابه مطلع العام الحالي 150، لكن مراقبين قللوا من شأن سير المذكرة حتى مراحلها النهائية نظرا لما اعتبروه صعوبة في جمع ثلثي أعضاء المجلس للتصويت لصالح قرار فصل النائب.

وكان نواب قد طالبوا خلال جلسة البرلمان صباح الاثنين بفصل العشا، بعد أن قرر حزب الوسط الإسلامي فصله من عضوية الحزب وكتلته البرلمانية بعد أن تأكدت زيارته لإسرائيل ولقاءه بإسرائيليين، وفقا لما صرح به نواب في الكتلة للصحفيين الاثنين.

ووصفت النائبة هند الفايز العشا بـ«العميل الصهيوني»، في حين تعالت أصوات تطالب بطرده من البرلمان، لكن النائب كان غائبا عن جلسة النواب.

وجاءت هذه التطورات بعد أن نشرت صحيفة محلية قبل أيام خبرا أفاد بأن النائب الأردني زار إسرائيل وحضر حفلا برعاية الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز بذكرى قيام دولة إسرائيل، وأنه صافح بيريز خلال الحفل.

وقالت الصحيفة إن النائب دخل إلى إسرائيل بسيارة تحمل لوحة سعودية، وإنه حظي باستقبال من موظفين في وزارة الخارجية الإسرائيلية.

لكن النائب محمد العشا نفى بشدة الأنباء عن لقائه بأي مسؤولين إسرائيليين وتحدى أيا كان أن يثبت ما تم تداوله عن لقائه بالرئيس الإسرائيلي أو غيره، مؤكدا أنه التقى بمسؤولين وبرلمانيين وشخصيات فلسطينية إضافة للسفير الأردني في تل أبيب وليد عبيدات.

وقال إن زيارته هدفت لتشكيل هيئة برلمانية دولية للدفاع عن القدس، وأنه ناقش إقامة دعاوى على إسرائيل بسبب الانتهاكات المتكررة لمستوطنيها واقتحامهم للمسجد الأقصى.

كندا: السلطات توجه تهمة الإرهاب لإماراتي وتونسي

مونتريال - «وكالات»: وجهت كندا رسميا اتهامات لتونسي وإماراتي فلسطيني الأصل قالت إنهما خططا لتفجير قطار ركاب بناء على توجيهات من عناصر من تنظيم القاعدة تقيم في إيران. وقال جهاز الدرك الملكي الكندي «الشرطة الاتحادية» إن اتهامات وجهت للشابين شهاب الصغير «30 عاما» ورائد جاسر «35 عاما» اللذين اعتقلا أمس الاول، وبينها التآمر لتنفيذ اعتداء إرهابي، والتآمر برعاية مجموعة إرهابية، في إشارة إلى القاعدة. وامتنعت السلطات الكندية عن تحديد جنسيتي المتهمين، بيد أن صحيفة ناشونال بوست الكندية قالت إن الصغير تونسي يقيم في مونتريال، وإن جاسر مواطن إماراتي من أصل فلسطيني يقيم في تورونتو بمقاطعة أونتاريو، ولديه ترخيص إقامة في كندا.

وقالت مسؤولة في المعهد الوطني للبحث العلمي في قرابن بمقاطعة الكيبك إن الشاب التونسي طالب دكتوراه بالمعهد في علوم الطاقة والمعادن، وهو مسجل هناك منذ خريف 2010. وكانت الشرطة الكندية قالت إن شهاب الصغير ورائد جاسر اعتقلا أمس الاول في مونتريال وتورنتو بعد مراقبة بدأت الخريف الماضي، وبتعاون من مكتب التحقيقات الفدرالية الأمريكية «إف بي آي».

وتردد أن صفحة الشاب التونسي شهاب الصغير على موقع لينكد إن للتواصل الاجتماعي تتصدرها صورة راية كتبت عليها شهادة التوحيد.

ووفقا للشرطة، فإن هذين الشابين راقبا قطارات وسكك حديد في منطقة تورنتو في إطار التحضير للهجوم المفترض. وأضافت أنهما كان «يخططان» لإخراج قطار للركاب تابع لشركة «فيا ريل» الوطنية الكندية عن القضبان على خط نيويورك تورنتو المكتظ، وبحسب قناة «سي تي في»، فإن المشتبه فيهما كان هدفهما التسبب في حرف قطار ركاب على هذا الخط عن سكته في الجانب الكندي.

المغرب يستبعد تمرير المشروع الأمريكي حول الصحراء في مجلس الأمن

عواصم - «وكالات»: استبعد المغرب تمرير المشروع الأمريكي بشأن مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية في مجلس الأمن الدولي، في حين اعتبرت جبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب «البوليساريو» أن ذلك «سيدفع المنطقة نحو صراع مسلح».

وقال وزير الخارجية المغربي سعد الدين العثماني إن الاقتراح الذي تقدمت به الإدارة الأمريكية بشأن توسيع صلاحيات بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية «مينورسو» «لن يمر خلال عرضه على مجلس الأمن في غضون يومين لاعتبارات متعددة».

وأوضح العثماني خلال جلسة بمجلس النواب المغربي أمس الاول أن تلك الاعتبارات «تتعلق بالحفاظ على السيادة الوطنية وبجوانب قانونية وسياسية وحقوقية وأمنية».

واعتبر أن مشروع القرار «مجرد موقف سياسي محض ينحاز لجهة الانفصاليين» في إشارة منه إلى جبهة البوليساريو، كما اعتبر العثماني أن مشروع القرار «يهدف إلى نسف العملية السياسية وفتح المنطقة على كل الاحتمالات».

على الجانب الآخر قال العضو في الأمانة الوطنية لهيئة صنع القرار في جبهة بوليساريو عمر منصور إن إخفاق الأمم المتحدة في السماح للقوات حفظ السلام بمراقبة حقوق الإنسان في الإقليم «يدفع المنطقة نحو صراع مسلح».

وأضاف «إذا لم تأخذ الأمم المتحدة هذا الأمر بجدية لضمان تقرير المصير واحترام حقوق الإنسان، فإننا نتجه نحو حرب ستكون لها تداعيات على المنطقة».

وتعكف حاليا مجموعة دول تضم الولايات المتحدة وفرنسا وإسبانيا وبريطانيا وروسيا على مراجعة مشروع قرار أمريكي، يقضي بتمديد تفويض مهمة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على الأرض مدة عام مع مهمة مراقبة حقوق الإنسان. ومن المقرر إجراء تصويت على القرار بحلول نهاية أبريل الجاري.

وتجرى محادثات حاليا لتعديل الاقتراح بعد أن عبر المغرب -وهو عضو غير دائم في مجلس الأمن- عن غضبه بسبب المسودة، وأوفد دبلوماسيين إلى جميع الدول المعنية في محاولة لتخفيف حدة المسودة أو عرقلتها.

وقاوم المغرب وفرنسا فكرة قيام قوات حفظ السلام بالإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، حيث تدعم باريس الرباط منذ وقت طويل، وتباينت آراء الدبلوماسيين بشأن إمكانية استخدام فرنسا حق النقض «الفيتو» ضد مشروع القرار الأمريكي.

وألغى المغرب المناورات العسكرية السنوية مع أمريكا لهذا العام بسبب اقتراح أمريكي بقيام بعثة الصحراء الغربية بمراقبة حقوق الإنسان هناك، وهو ما رفضته الرباط رفضا قاطعا.

وكان من المقرر أن تبدأ تلك المناورات التي يطلق عليها اسم «الأسد الأفريقي» يوم الأربعاء الماضي بمشاركة 1400 عسكري أمريكي و900 عسكري مغربي، وتشمل المناورات عمليات برمائية ولحفظ السلم وتموينا جويا وأيضا التحليق على علو منخفض.

وتشهد الصحراء الغربية وهي منطقة في حجم بريطانيا وتحتوي على احتياطيات كبيرة من الفوسفات ويحتمل وجود النفط فيها- أطول نزاع على الأرض في أفريقيا.

ويعود الصراع بشأن الصحراء الغربية إلى عام 1975، ويضع المغرب -الذي يقول المنطقة جزء من أراضيه في مواجهة جبهة بوليساريو المدعومة من الجزائر.

وخاضت بوليساريو حرب عصابات ضد القوات المغربية بشأن الصحراء الغربية إلى أن توسطت الأمم المتحدة في وقف لإطلاق النار عام 1991 على أساس إجراء استفتاء بشأن مصير المنطقة، وهو ما لم يحدث، كما فشلت محاولات للتوصل إلى اتفاق دائم.

وطالبت منظمات حقوقية منذ وقت طويل بإضافة مهمة مراقبة حقوق الإنسان للمهام المنوطة ببعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، لكن المغرب يعارض ذلك.

وتراجعت المزاعم بشأن حدوث انتهاكات منذ الحرب التي دارت خلال الفترة من عام 1975 إلى 1991، لكن منظمات حقوقية مثل منظمة العفو الدولية تتهم المغرب بمواصلة استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين والنشطاء وقمع الحريات الأساسية، إضافة إلى انتهاكات أخرى.

مصر: المؤبد لبطرس غالي

القاهرة - «وكالات»: قال مصدر في محكمة جنائية في مصر امس انه صدر حكم غيابي بالسجن المؤبد على وزير المالية السابق يوسف بطرس غالي في قضية فساد.

وكان غالي وزيرا للمالية تحت حكم الرئيس السابق حسني مبارك الذي أطاحت به انتفاضة شعبية عام 2011.

وفر غالي من مصر وأدين غيابيا عام 2011 في قضية منفصلة تتعلق بالكسب غير المشروع وحكم عليه بالسجن 30 عاما.

باريس تطالب طرابلس بتوضيحات حول الحادث

ليبيا: 3 جرحى بهجوم على السفارة الفرنسية

جانب من موقع اعتداء الأمس

عواصم - «وكالات»: نددت الحكومتان الفرنسية والليبية بالانفجار الذي استهدف السفارة الفرنسية بالعاصمة الليبية، طرابلس، صباح الامس، أسفر عن إصابة اثنين من الحراس الفرنسيين وفتاة ليبية بجراح خطيرة.

وقال نائب رئيس الوزراء الليبي، عوض البرعصي: «ندين هذا العمل الإرهابي ونرفضه بشدة ونؤكد أن هناك من يكيد للدولة الناشئة والحكومة المؤقتة في هذه المرحلة الصعبة والانتقالية»، على ما أوردت وكالة الأنباء الرسمية.

وبدورها، دانت وزارة الخارجية الفرنسية وقالت في بيان: «أجهزة الدولة سوف تسخر كل الوسائل بالارتباط مع السلطات الليبية، لإلقاء الضوء كاملا على ملابسات هذا العمل المشين، والتعرف على وجه السرعة إلى مرتكبيه.»

من جانبه طالب الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند ليبيا بتقديم إيضاحات بشأن التفجير في حين أعرب وزير الخارجية الليبي عن تضامن السلطات مع المتضررين من الانفجار.

وقال هولاند إنه ينتظر من ليبيا توضيح ملابسات الهجوم الذي وصفه بغير المقبول، وطلب الرئيس من وزير الخارجية لوران فابيوس إرسال «ممثل إلى عين المكان لاتخاذ كل الإجراءات اللازمة» وإعادة الجريحين.

وذكر مصدر دبلوماسي لوكالة فرانس برس أن فابيوس سيتوجه خلال الساعات القليلة القادمة إلى طرابلس حيث وقع التفجير.

وقد وصف فابيوس التفجير بأنه عمل شائن، وقال إن بلاده ستسخر كل الوسائل بالتعاون مع السلطات الليبية لكشف ملابساته والتعرف على مرتكبيه على وجه السرعة.

وبدوره أعرب وزير الخارجية الليبي محمد عبد العزيز عند تفقده موقع الهجوم عن تضامن السلطات الليبية مع المتضررين من التفجير، وناشد الليبيين التضامن مع أجهزة الأمن الليبية في سعيها للوصول إلى الجناة.

ووصف عبد العزيز التفجير بالعمل الإرهابي «ضد دولة شقيقة وقفت مع ليبيا طيلة الثورة» التي أطاحت بنظام معمر القذافي.

وأدت قوة الانفجار إلى انهيار الجدار الخارجي للسفارة، وتهشم النوافذ الزجاجية بالمنطقة السكنية، وفق إفادة شهود عيان.

وفي وقت سابق، نقلت وكالة الأنباء الليبية، أن سيارات الإطفاء هرعت إلى مكان الانفجار، وشوهدت أعمدة الدخان تتصاعد من المبنى، جراء الانفجار الذي نقلت تقارير إنه ناجم عن سيارة ملغومة.

ويشار إلى أن فرنسا كانت من أوائل الدول الغربية التي قدمت دعما عسكريا للثورة الليبية التي أطاحت بعقود من حكم العقيد الراحل، معمر القذافي.

وسبق وأن تعرضت بعثات دبلوماسية في ليبيا لهجمات منها هجوم استهدف سيارة القنصل الإيطالي ببنغازي التي شهدت كذلك هجوما على القنصلية الأمريكية قتل فيها السفير، كريستوفر ستيفنز وثلاثة أمريكيين آخرين.

لكن هجوم الامس هو اول هجوم خطير من نوعه على سفارة او بعثة اجنبية في العاصمة طرابلس التي يعد الامن العام فيها افضل من الشرق.

ويناضل حكام ليبيا الجدد لفرض سلطتهم على بلد يعج بالسلاح وبه عدد كبير من الميليشيات المسلحة التي كثيرا.